الأمم المتحدة S/2009/175

مجلس الأمن

Distr.: General
3 April 2009
Arabic
Original: English

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى هايتي

١١ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٩

أولا – مقدمة

١ – في رسالة مؤرخة ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بأن أعضاء المجلس قرروا إيفاد بعثة إلى هايتي في الفترة من ١١ إلى ١٤ آذار/مارس برئاسة السفير خورخي أوربينا الممثل الدائم لكوستاريكا. وبعد مشاورات بين أعضاء المجلس، تم الاتفاق على أن يكون تشكيل البعثة كما يلي (انظر S/2009/139):

كوستاريكا (خورخي أوربينا، الممثل الدائم، رئيسا للبعثة)

النمسا (توماس ماير – هارتينغ، الممثل الدائم)

بوركينا فاسو (بونافونتير كودوغو، الوزير المستشار)

الصين (جانغ يسوي، الممثل الدائم)

كرواتيا (فيسي سكراتشيتش، الوزير المستشار)

فرنسا (جان – بيير لاكروا، نائب الممثل الدائم)

اليابان (يوكيو تاكاسو، الممثل الدائم)

الجماهيرية العربية الليبية (عصام قنبور، المستشار)

المكسيك (كلود هيلر، الممثل الدائم)

الاتحاد الروسي (قسطنطين دولغوف، نائب الممثل الدائم)

تركيا (فازلي جورمان، نائب الممثل الدائم)

أوغندا (روهاكانا روغوندا، الممثل الدائم)

140409 140409 09-29032 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (نيكولاس ويليامز، السكرتير الأول)

الولايات المتحدة الأمريكية (سوزان رايس، الممثلة الدائم)

فييت نام (لو لوونغ منه، الممثل الدائم)

٢ - وترد في مرفقات هذا التقرير اختصاصات البعثة كما ووفق عليها في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ وكذلك برنامج عملها.

٣ - وكان إيفاد البعثة دليلا واضحا على التزام مجلس الأمن بتحقيق الاستقرار في هايتي وفرصة للمطالبة باتخاذ إجراءات عاجلة ووضع حلول للمدى الطويل بالنسبة للتحديات التي تواجه هايتي. وتشمل هذه التحديات المجالات التالية: الأمن، والحوار السياسي والانتخابات، وتوسيع سلطة الدولة، وسيادة القانون وحقوق الإنسان، والإغاثة الإنسانية، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

٤ - وقد غادرت البعثة نيويورك في ١١ آذار/مارس وعادت في ١٤ آذار/مارس. وكانت هذه هي الزيارة الثانية التي تقوم بها بعثة لمجلس الأمن إلى هايتي، بعد زيارة سابقة تمت في عام ٢٠٠٥. وقد التقت اللجنة برئيس هايتي، رينيه غارسيا بريفال؛ ورئيسة الوزراء ميشيل دوفيفيير بيير - لويس وعدد من وزرائها؛ ومنسق اللجان الرئاسية، ورئيس اللجنة الرئاسية المعنية بالدستور؛ ورئيسي مجلس الشيوخ ومجلس النواب؛ ورئيس الخزانة، والمدير العام لمجلس الانتخابات المؤقت؛ ووزير العدل والأمن العام؛ ووزيري الدولة للأمن العام والعدل، والمدير العام للشرطة الوطنية الهايتية؛ وقادة الأحزاب السياسية؛ وممثلين للقطاع الخاص والمجتمع المدني. كذلك التقت اللجنة بكبار المسؤولين في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والفريق القطري للأمم المتحدة، وأعضاء الفريق الأساسي المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٢ (٢٠٠٤). وحضرت اللجنة افتتاح مدرسة القضاة، وزارت منطقة مدينة الشمس في بورتو - برانس، وفور ليبرتيه، ومدينة أوانامينتي، على الحدود مع الجمهورية الدومينيكية، ومدية غونائفيس. كذلك زارت البعثة منشآت عسكرية ومنشآت شرطة مختلفة تابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بما فيها القاعدة العسكرية في كامب شارلي، والقاعدة البحرية في فور ليبرتيه، ووحدة الشرطة المشكلة الصينية في مدينة الشمس.

٥ - وأعربت البعثة عن امتنانها لحُسن الضيافة والانفتاح من جانب السلطات في هايتي. كما أعربت عن امتنانها للممثل الدائم لهايتي، ليو ميروريس، لمرافقته للبعثة ولما أسهم به في نجاحها. وأشادت البعثة بالتنظيم المحكم والتنسيق الدقيق الذي تم استعدادا للزيارة التي قامت

بها الأمانة العامة، وخاصة إدارة عمليات حفظ السلام، والممثل الخاص للأمين العام هيدي أنابي، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والفريق القطري للأمم المتحدة. كذلك أعربت البعثة عن امتنانها لإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن لما أبدته من روح مهنية في المحافظة على سلامة البعثة.

ثانيا – المسائل الرئيسية

الحالة الأمنية العامة

٦ – وجدت البعثة تقدما كبيرا على الجبهة الأمنية نتيجة للدور الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والتعزيز التدريجي للشرطة الوطنية الهايتية. ووجدت البعثة تقدما حقيقيا في تحقيق نسبة صحية بين عدد أفراد الشرطة وعدد السكان وهي ١,٣٦٦ ضابط شرطة لكل ٠٠٠ ١ من السكان. وكان العدد الأصلي للعاملين بالشرطة الوطنية الهايتية وقت إيفاد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ٠٠٠ ٣ وأصبح عددهم الآن ثلاثة أمثال ذلك العدد. وبالإضافة إلى ذلك فإن عمليتي الاختيار والفحص تتمان بنجاح. كذلك أسهمت البعثة إسهاما كبيرا مع الشرطة الوطنية الهايتية في تفكيك العصابات المسلحة المسؤولة عن كثير من العنف في البلد. وقد أدى هذا إلى انخفاض كبير في الأنشطة الإجرامية وخاصة في عمليات الاختطاف التي كانت فيما سبق تقوض ثقة الرأي العام.

٧ – وقد وقعت عدة تطورات أثرت على الحالة الأمنية العامة التي ما زالت مزعزعة في هايتي. فقد عانى البلد من انتكاسات خطيرة نتيجة للأزمة الغذائية والأزمة المالية والاقتصادية العالمية والأثر المدمر لموسم الإعصارات في عام ٢٠٠٨ الذي كانت له آثار سلبية على الحالة الاقتصادية والاجتماعية مما قوض استقرار الأمن في هايتي. وقد أدى استمرار الفقر وبطالة الشباب في المناطق الريفية إلى خلق بيئة معرضة للقلاقل المدنية كما يمكن أن تؤدي إلى تجدد أنشطة العصابات. وقد زادت حالات الاضطرابات الأهلية التي انطوت على عنف منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ حيث تم الإبلاغ عن قيام ٦٤ مظاهرة في شباط/فبراير ٢٠٠٩ كان ثلثاها مدفوعين بدوافع اجتماعية – اقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الانتخابات القادمة لتجديد ثلث أعضاء مجلس الشيوخ، والمقرر إجراء الجولة الأولى منها في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، يمكن أن تهيئ ظروفا للتوتر والاحتجاج المحتمل.

٨ – وقد استمتعت البعثة إلى ما تم الإعراب عنه من القلق الحقيقي إزاء أثر الاتجار بالمخدرات، الذي وصف بأنه عامل من أكبر عوامل حالة انعدام الاستقرار التي يعاني منها البلد في الوقت الحالي، وتأثيره المفسد في هايتي. وفي هذا الصدد فإن أعضاء المجلس يتفقون

اتفاقا تاما مع وجهة النظر التي أعرب عدد من المشتركين الرئيسيين في المناقشات من هايتي ومن هيئات المجتمع الدولي من أنه إذا لم تتخذ خطوات جدية للتصدي لمشكلة الاتجار بالمخدرات فإن استقرار البلد سوف يظل مهددا.

٩ - وكان من بواعث القلق الرئيسية انعدام قدرة الدولة في هايتي على السيطرة على أراضيها وعلى حدودها البحرية، وهو ما يسهم في استمرار الأنشطة غير المشروعة. وفي هذا الصدد، فقد رحبت البعثة ببدء الدوريات البحرية التي تنظمها القوات العسكرية وقوات الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والشرطة الوطنية الهايتية والتي تستخدم زوارق خفر السواحل المملوكة للبعثة الموجودة في بور سالي وكيليك وفور ليرتيه، وكذلك العمليات المتكاملة المشتركة التي يقوم بها خفر السواحل باستخدام القدرات البرية والجوية والبحرية. على أن أعضاء المجلس يدركون أن هذه الأنشطة يلزم استكمالها بمبادرات ثنائية وبالتعاون، وخاصة من جانب بلدان المنطقة، لأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لا ولاية لها ولا تملك القدرة على القيام بعمليات الاعتراض بطريقة فعالة ولأن قدرة هايتي على الاضطلاع بهذه المسؤوليات لم يتم بعد تطويرها.

١٠ - وكان من رأي البعثة أن استمرار وجود القوات العسكرية وقوات الشرطة التابعة للبعثة ما زالت مسألة حاسمة بالنسبة للمحافظة على بيئة من الأمن والاستقرار إلى أن يتحقق مزيد من التقدم في تطوير قدرة سلطات هايتي على المحافظة على الأمن والنظام العام بدون مساعدة خارجية. ويلزم توجيه مزيد من التفكير والجهد إلى نقل المسؤولية تدريجيا إلى سلطات هايتي خلال هذه العملية. كذلك أحاطت البعثة علما بوجهة النظر التي أعرب عنها كثير من المشتركين في المناقشات من هايتي ومن هيئات المجتمع الدولي من أنه لا ينصح بتعجيل البعثة بسحب قواتها من هايتي، أي قبل أن يصبح واضحا أن هايتي في وضع يسمح لها بالتصدي للتهديدات الأمنية الكثيرة التي تواجه البلد. كذلك شدد المشتركون في المناقشات من هايتي ومن هيئات المجتمع الدولي على أهمية التدريب الطويل المدى وتنمية الروح المهنية للشرطة الوطنية الهايتية من أجل تطوير قدرة هايتي على توفير الأمن بنفسها.

١١ - ولا يمكن أن يتوقع أن تصبح الشرطة الوطنية الهايتية قادرة وحدها على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وبالمخدرات وهو ما أدى إلى دعوات من بعض الدوائر تطالب بتكميل الشرطة الوطنية الهايتية بقوة أمنية قادرة على النهوض بجميع المهام التي تقوم بها حاليا الشرطة الوطنية الهايتية بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وفي هذا الصدد فإن من المتوقع أن تصدر اللجنة الرئاسية المعنية بتعزيز الأمن تقريرها متضمنا توصيات بشأن هذه المسألة في المستقبل القريب.

١٢ - وأعرب عدد من المشتركين في المناقشات عن قلقهم لاستمرار توزيع الأسلحة في هايتي. وفي هذا الصدد، فقد تبين للبعثة أن برنامج الحد من العنف الأهلي الذي وضعته البعثة ما زال يقوم بدور له قيمته في توفير المشورة للجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تركز على مناطق البلد الرئيسية المتأثرة بالعنف. كذلك فإن مشاريع البرنامج الكثيفة العمالة والتي تستهدف منع المشاركة في العصابات وإصلاح أعضاء العصابات السابقين لها دور حيوي في تحسين البيئة الأمنية العامة.

الحوار السياسي والانتخابات

١٣ - وجدت البعثة تحسنا كبيرا في المناخ السياسي بعد تولي حكومة منتخبة في عام ٢٠٠٦. وفي هذا الصدد، فقد اعترف كثيرون من أصحاب الأدوار السياسية، من بينهم قادة المعارضة، بأن الصحافة تمتعت في فترة ولاية الرئيس بريفال بحرية غير مسبوقة وبأن أعضاء المعارضة قد توافرت لهم حرية التعبير عن آرائهم بدون خوف من الاضطهاد.

١٤ - وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن استقرار المؤسسات الديمقراطية الهشة في هايتي ما زالت تقوضه الانقسامات العميقة في المجتمع الهايتي والتوترات السياسية الموجودة بين الفصائل المتنازعة. وقد كان يشغل البعثة بوجه خاص أنه على الرغم مما هنالك من دلائل على تجدد روح التعاون التي حفز إليها الدمار الذي أحدثته عواصف وإعصارات العام الماضي، فإن العلاقات بين السلطة التنفيذية والبرلمان ما زالت هشة كما يتبين من استمرار استدعاء البرلمان للوزراء وعدم القدرة حتى الآن على التوصل إلى ميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والتقدم المتواضع الذي تحقق حتى الآن في تنفيذ البرنامج التشريعي المشترك الذي تم اعتماده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

١٥ - وقد أبلغ رئيس مجلس الانتخابات المؤقت وقضاته أعضاء مجلس الأمن بأنه ستجرى خلال الشهور الستة والثلاثين التالية ثماني عمليات انتخابية. كما تلقت البعثة معلومات عن الدعم اللوجيستي الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى مجلس الانتخابات المؤقت وعن المساعدة الأمنية المقدمة.

١٦ - وقد ازداد انعدام التيقن السياسي نتيجة لبدء الانتخابات لتجديد عضوية ثلث أعضاء مجلس الشيوخ، وهي الانتخابات التي تقرر إجراء الجولة الأولى منها في ١٩ نيسان/أبريل القادم. كما ثارت أسئلة تتعلق بمدى شمول الانتخابات المقبلة لمجلس الشيوخ نتيجة لعدم قبول أي من المرشحين الذين قدمتهم الفصائل المتصارعة في حزب فانمي لافالاس وهو حزب الرئيس السابق جان برتراند أريستيد. وقد كان من بواعث الأمل لدى البعثة أن قادة حزب فانمي لافالاس تعهدوا بألا يستخدموا سوى الوسائل القانونية المتاحة لهم في السعي إلى إلغاء

القرار الذي اتخذه مجلس الانتخابات المؤقت. وشدد بعض ممثلي المجتمع السياسي والمجتمع المدني على ما هنالك من احتمال لتجدد الاضطراب الاجتماعي. وأكدت البعثة لمجلس الانتخابات المؤقت ضرورة بذل كل ما يمكن من جهود للتصدي لما يمكن أن تتصوره قطاعات من السكان من وجود استبعاد بسبب عدم مشاركة مجموعة سياسية هامة. وقد أبرز الوضع الحالي مرة أخرى ضرورة إعادة النظر في النظام الانتخابي وضرورة تعزيز الأحزاب السياسية.

١٧ - وأُبلغت البعثة بأن عدة أحزاب قررت عدم الاشتراك في الانتخابات لأسباب منها ما تواجهه هذه الأحزاب من صعوبات مالية وانعدام الثقة في قدرة مجلس الانتخابات المؤقت على إجراء الانتخابات في موعدها. وأكد مجلس الانتخابات المؤقت للبعثة التزامه بضمان أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وشاملة وأن تجرى في موعدها. على أن عددا ممن اشتركوا في المناقشات أعربوا عن شكوكهم فيما إذا كانت الانتخابات الأخرى المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٩ للثلث الثاني من أعضاء مجلس الشيوخ ولجميع أعضاء مجلس النواب وأعضاء السلطات المحلية المقرر إجراؤها جميعا في عام ٢٠٠٩ يمكن أن تجرى في مواعيدها.

١٨ - كذلك وجدت البعثة دلائل مشجعة على وجود استعداد حقيقي لدى حكومة هايتي وبرلمانها وأحزابها السياسية ولدى القطاع الخاص والمجتمع المدني للاشتراك في حوار بناء بشأن المسائل ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لمستقبل البلد. وما قام به الرئيس بريفال مؤخرا من إنشاء لجان خاصة بالتعليم، والقدرة التنافسية، وتكنولوجيا المعلومات، وقوات الأمن، والإصلاح الدستوري، والتي تضم مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة من كل الفئات السياسية والاجتماعية يعتبر خطوة هامة نحو تعزيز الحوار وتوافق الآراء. على أن من المهم جدا أن تتوصل هذه اللجان إلى نتائج ملموسة حتى يمكن استعادة ثقة الرأي العام في العملية السياسية.

١٩ - وقد نوقشت مسألة الإصلاح الدستوري مع مجموعة واسعة ممن اشتركوا في المناقشات. وفي هذا الصدد، يبدو أن ثمة تسليما واسعا بين قيادة هايتي والطبقة السياسية بها بأنه يلزم تعديل بعض أحكام دستور عام ١٩٨٧ لتحسين أداء المؤسسات الديمقراطية في هايتي. على أن الوسيلة التي يمكن أن تتم بها عملية التعديل ما زالت موضع مناقشة. وقد أعرب عدد ممن اشتركوا في المناقشات عن قلقهم لأن جدول مواعيد الانتخابات يفرض عبئا ماليا مفرطا وضغوطا سياسية على نظام هو أصلا نظام هش. فالهيكل الإداري المعقد في هايتي والقيود المفروضة فيما يتعلق بازدواج الجنسية وتوازن القوى بين السلطتين التنفيذية والتشريعية هي أيضا من المجالات الرئيسية التي أشير إليها باعتبارها مجالات تتطلب الإصلاح.

٢٠ - وكانت البعثة تدرك ضيق الوقت بالنسبة للتعديلات الدستورية التي يراد بها الارتفاع بمستوى الحكم في البلد. وفي هذا الصدد، فإن البعثة قد نقلت رسالة ليفكر فيها القادة السياسيون في هايتي وهي ضرورة تحقيق توافقات الآراء اللازمة للقيام بعملية الإصلاح الدستوري على الوجه المناسب. وفي اجتماع مع اللجنة الرئاسية المعنية بالدستور، أعربت البعثة أيضا عن ضرورة زيادة التنسيق بين السلطة التنفيذية والبرلمان والمجتمع المدني من أجل تجنب الانشقاقات والشلل السياسي الذي يمكن أن يعوق عملية الإصلاح في البلد.

٢١ - ومن المتوقع أن تصدر اللجنة الرئاسية المعنية بالإصلاح الدستوري تقريرها في حزيران/يونيه حتى تتيح للسلطة التشريعية الوقت الكافي لاعتماد التعديلات التي سيتم إدخالها على الدستور قبل نهاية دورتها في أيلول/سبتمبر. وقد تم بالفعل إنشاء لجنة برلمانية لإصلاح الدستور. وإذا ما ووفق على هذه التعديلات فيلزم أن يصدق عليها المجلس التشريعي القادم ولن يبدأ سريانها إلا بعد تولي الرئيس الجديد لمهام منصبه في عام ٢٠١١. ويعتقد بعض السياسيين وبعض خبراء الدستور أنه سيكون من الصعب الالتزام بهذه المواعيد، وخاصة لأن عملية التعديل تتوقف على إجراء الانتخابات القادمة في مواعيدها. وينبغي أن يلاحظ أن تجديد ثلث أعضاء مجلس الشيوخ في الانتخابات التي تجرى في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه مسألة أساسية لا بد منها لكي يستطيع مجلس الشيوخ أن يصوت على الإصلاح الدستوري، لأن المجلس لا يعمل حاليا بكامل عضويته وهو ما لا يسمح بتوافر أغلبية الثلثين اللازمة لاعتماد التعديلات. وفي هذا الصدد فإن مجلس الشيوخ لم يغير نظامه الداخلي بحيث يسمح بأن تكون أغلبية الثلثين من الأعضاء الحاليين وهم ١٨ عضوا.

توسيع سلطة الدولة

٢٢ - ما زال إيجاد المؤسسات الحكومية الشرعية والقابلة للمساءلة مسألة حيوية بالنسبة لدعم الاستقرار في هايتي. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بالتعاون مع شركائها الرئيسيين، من أجل تعزيز القدرة المؤسسية في هايتي سواء بالنسبة للحكومة المركزية أو للإدارة المحلية، فإن الحكومة المركزية والإدارة المحلية ما زالتا تعانيان من قلة القدرة على توفير الخدمات الأساسية. وفي مقدمة المجالات التي يشتد فيها عجز الدولة عن تقديم الخدمات الأساسية مجالا الصحة والتعليم، وهو ما أثبته الانهيار المأساوي لمدرسة الوعد الإنجيلي في مدينة بتيونفيل بالقرب من بورتو - برانس، الذي أدى إلى مقتل ما يزيد عن ١٠٠ شخص كثيرون منهم من الأطفال، والمنازعات المستمرة حول دفع مرتبات المدرسين، والأعمال الفظة من جانب العمال التي شلت العمل في بعض مستشفيات العاصمة. وقد لاحظت البعثة مع القلق أن الدولة لا تستطيع أن توفر التعليم

إلا لنسبة ١٠ في المائة من الطلاب المقيدين الذين يمثلون نسبة منخفضة ممن هم في سن التعليم، في الوقت الذي لا تمارس فيه الدولة أي إشراف على محتوى التعليم الخاص أو على نوعيته. كذلك شدد عدد من المشتركين في المناقشات على ضرورة توضيح الترتيبات القانونية والعملية لتحقيق اللامركزية التي يمكن أن تعزز قدرة الإدارات المحلية على توفير الخدمات.

٢٣ - وقد شدد الرئيس بريفال ورئيسة الوزراء بيير - لويس والقادة السياسيون وأفراد القطاع الخاص والمجتمع المدني على ضرورة تنسيق الجهود من أجل تعزيز قدرات الحكم والإدارة على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، فسوف يلزم بذل جهود ثنائية إضافية لتكملة المساعدة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة في إطار خطة للحكومة.

٢٤ - وكان من بواعث الأمل لدى البعثة أن تعلم أنه بعد تطوير نظام بيانات الجمارك وتكثيف دوريات الطرق وافتتاح نقاط تفتيش جديدة حدثت زيادة كبيرة في تحصيل إدارة الجمارك للإيرادات التي تؤلف ثلث الموارد الضريبية للدولة. كذلك تفاءلت اللجنة بالجهود التي تبذلها حكومة هايتي، بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة ومن المؤسسات الدولية ومن المانحين، لإعداد واستكمال عدد من نصوص السياسات الرئيسية المتصلة بإدارة الحدود، بما فيها خطة متكاملة لإدارة الحدود، ومدونة للجمارك في هايتي، وقانون بشأن المجلس الوطني للإدارة المتكاملة للحدود.

٢٥ - وكانت زيارة البعثة إلى أوانامينتي، على الحدود الشمالية الشرقية مع الجمهورية الدومينيكية، مثالا صارخا للتحديات الهائلة التي تواجه سلطات هايتي في مجال إدارة الحدود. فقد لاحظ أعضاء المجلس سهولة اختراق منطقة الحدود وسهولة الحركة عليها كما لاحظوا أنه لم يتحقق تقدم يذكر فيما يتعلق بالبنية الأساسية. وفي هذا الصدد، وجهت السلطات المحلية انتباه البعثة إلى أنه على الرغم من الدعم الذي تتلقاه من بعثة الأمم المتحدة فإنها تفتقر إلى البنية الأساسية وإلى المعدات التي تساعدها على إدارة الحدود مع الجمهورية الدومينيكية إدارة فعالة، وشددت على ضرورة زيادة حضور الشرطة الوطنية الهايتية في المنطقة التي لا يزيد عدد أفرادها حاليا عن ٢٢ ضابطا، مع مراعاة القيود التي يفرضها عدم وجود البنية الأساسية.

٢٦ - وقامت البعثة بزيارة القاعدة البحرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والموجودة في فور ليبرتيه التي أنشئت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ كجزء من برنامجها لإدارة الحدود. وتلقت البعثة إحاطة عن الخطة التشغيلية للدوريات البحرية النهارية والليلية ولبعثة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية الهايتية. وتتم هذه الدوريات بمشاركة إيجابية من جانب ضابط من كتيبة أوروغواي وثمانية بحارة وضابط من شرطة الأمم المتحدة وضابط من الشرطة

الوطنية لهايتي لكل دورية تتألف من زورقين في الوقت الواحد. وقد لاحظت اللجنة أن الفريق البحري المشترك الموجود في فور ليبرتيه يشارك أيضا في دورية حدود أسبوعية منسقة تتم أرضا وبحرا وجوا. كذلك أبلغت البعثة بأن حكومة هايتي تعمل على تشغيل المكتب الجمركي الموجود في فور ليبرتيه بعد أن قامت بعثة الأمم المتحدة بإصلاحه مؤخرا.

سيادة القانون وحقوق الإنسان

٢٧ - ما زال تعزيز قدرة الشرطة الوطنية في هايتي شرطا أساسيا لتمكين هايتي من التصدي للتهديدات التي يتعرض لها استقرارها بدون معونة خارجية. وقد سلم جميع من تناقشت معهم البعثة بالخطوات الهامة التي اتخذت لتحويل ضباط الشرطة الوطنية إلى ضباط محترفين ولتعزيز قدرتها المؤسسية وتطوير البنية الأساسية. وكان من بواعث أمل البعثة على وجه الخصوص أن الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة للشرطة الوطنية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ومع الشركاء الثنائيين الرئيسيين قد عزز ثقة الرأي العام في الشرطة الوطنية كما بدا من استطلاع للرأي العام جرى مؤخرا وتبين منه أنه في عام ٢٠٠٨ كان ٥٨ في المائة من أهالي هايتي يعتبرون أنه حدث تغيير إيجابي في الشرطة الوطنية. ومن الأدلة الأخرى على زيادة احترام الشرطة الوطنية في أعين سكان هايتي أن عملية التجنيد للدفعة الثانية والعشرين التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ قد قدم فيها أكثر من ٠٠٠ ٣٠ طلب.

٢٨ - وكان من بواعث الأمل أيضا لدى البعثة ما تبين لها من أنه بعد التأخيرات الكبيرة في اختيار طلاب لإعدادهم للالتحاق بالشرطة الوطنية في هايتي في عام ٢٠٠٨، فإنه يبدو أن الجهود المبذولة لتدريب ٠٠٠ ١٤ من الضباط العاملين بحلول عام ٢٠١١، كما تنص عليه خطة إصلاح الشرطة الوطنية، قد عادت إلى المستوى المخطط له. وفي هذا الصدد، فقد أحيط أعضاء البعثة علما بأن الدفعة العشرين من طلاب برنامج التدريب الأساسي للشرطة الوطنية، والتي تضم ٧٠٢ من الطلاب (٨٦ في المائة منهم من الإناث)، قد تخرجت في شباط/فبراير ٢٠٠٩ وبذلك أصبح المجموع الكلي لعدد ضباط الشرطة الوطنية العاملين ٢٤٧ ٩ ضابطا. وقد بدأ تدريب الدفعة الحادية والعشرين، التي تضم ٤٨٣ طالبا (١٠٤ منهم من الإناث)، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ومن المقرر أن تتخرج هذه الدفعة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩. ومن الضروري أن تواصل السلطات في هايتي تحديد الأولويات في عملية اختيار طلاب الشرطة إذا ما أرادت تحقيق الأهداف المحددة في خطة إصلاح الشرطة الوطنية خلال الإطار الزمني المستهدف.

٢٩ - وقد وافقت البعثة على الرأي الذي أبداه كثير من المشتركين في كثير من المناقشات وهو أنه على الرغم من التقدم الذي تحقق خلال السنوات الخمس الماضية فإن الشرطة

الوطنية ما زالت تفتقر إلى القدرة على التصدي لعديد التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار في هايتي، بما في ذلك الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، والتي هي بين التهديدات الرئيسية التي يتعرض لها الحكم والاستقرار والتنمية في هايتي. وعلى وجه الخصوص فإن وجود الشرطة الوطنية على طول الحدود البرية والبحرية ما زال محدودا جدا على الرغم مما أبلغته سلطات هايتي إلى البعثة من أن ثمة خططا لتعزيز حرس السواحل في هايتي.

٣٠ - وبالإضافة إلى الدعم القيم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وغيرها من الشركاء الرئيسيين، فإن الشرطة الوطنية سوف تحتاج إلى مساعدة مركزة من الجهات الفاعلة في المنطقة التي تملك الموارد والخبرات اللازمة لإحداث أثر. وفي هذا الصدد، فإن إنشاء الفريق العامل للتنسيق والتعاون في أمريكا اللاتينية مع الشرطة الوطنية في هايتي، وما يقوم به الفريق الاستشاري 2x9 هما تعبير ملموس عن استمرار التزام شركاء هايتي في أمريكا اللاتينية بتحقيق الاستقرار الطويل المدى في البلد مستفيدين من خبرتهم الناجحة في مجال تدريب الشرطة وإصلاحها. ونظرا لما حدث في الماضي من تسييس للشرطة الوطنية في هايتي بعد جهود التدريب الدولية السابقة، فإن ذوي الأدوار السياسية الرئيسيين في هايتي قد أكدوا على ضرورة استمرار المساعدة الدولية المقدمة إلى الشرطة الوطنية في المدى الطويل.

٣١ - كذلك فسوف يعتمد استمرار الاستقرار في هايتي على تعزيز الدعائم الأخرى لنظام سيادة القانون. وقد تبين للبعثة أنه لم يتحقق سوى تقدم محدود نحو تحقيق الأهداف التي تم تحديدها في خطة العمل لإصلاح نظام العدالة، بما في ذلك تنفيذ القوانين الأساسية الثلاثة المتعلقة باستقلال السلطة القضائية. وفي هذا الصدد، فإن افتتاح مدرسة القضاة، الذي تم في ١٢ آذار/مارس بحضور البعثة، يمثل خطوة هامة نحو تحقيق مهنية السلطة القضائية واستقلالها. على أن البعثة لاحظت أنه يلزم بذل مزيد من الجهود لتنفيذ الخطة الوطنية لإصلاح نظام العدالة، بما في ذلك إنشاء مجلس أعلى للسلطة القضائية يقوم آخر الأمر بدور رئيسي في تعزيز الأخلاق المهنية لأفراد السلطة القضائية والارتفاع بمستوى أدائهم.

٣٢ - وما زالت الحالة داخل سجون هايتي، التي لم تحظ باهتمام كبير من جانب المانحين الثنائيين، سببا رئيسيا للقلق. فالازدحام الشديد في مرافق السجون غير الكافية يزيد من وطأته ارتفاع أعداد المسجونين في مؤسسات الحبس الاحتياطي. فأكثر من ٨٧ في المائة من المحتجزين في الإصلاحية الوطنية في بورتو - برانس هم في مرحلة ما قبل المحاكمة ومثلهم أكثر من ٨٧ في المائة من المحتجزين في كل أنحاء البلد. وعلى الرغم مما تحقق من تقدم محدود نحو تعزيز قدرة الإصلاحيات، بالاستعانة بالدعم الثنائي، فإن نزلاء السجون ما زالوا في ازدياد كما أن مرافق السجون حسب تقدير السلطات نفسها لا يلتزم فيها بالمعايير

الديمقراطية وبهدف إصلاح المسجونين. وقد تبين للبعثة أنه لا بد من الأخذ بنهج شامل يستهدف تحسين عمل المؤسسة العقابية كلها بما في ذلك تخفيض أعداد الموجودين في مؤسسات الحبس الاحتياطي قبل المحاكمة وتحسين مرافق السجون.

٣٣ - وقد أكدت السلطات في هايتي التزامها باحترام الحقوق المدنية والسياسية في البلد، وخاصة حرية التعبير. وأعربت البعثة عن قلقهم للقيود المفروضة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في هايتي، وهي حالة ازدادت سوءا نتيجة للحالة الإنسانية التي أدت إليها الظواهر الطبيعية في عام ٢٠٠٨ وأزمة الغذاء في العالم وتدهور الاقتصاد الدولي.

الحالة الإنسانية

٣٤ - إن الاستجابة الدولية لسلسلة العواصف والإعصارات التي عصفت بهايتي في عام ٢٠٠٨ وإن تكن استجابة تستحق الثناء فإنها لم تكن كافية لمواجهة الاحتياجات الإنسانية العاجلة في ذلك البلد. فقد أسهمت الأعاصير التي وقعت في عام ٢٠٠٨ في تدمير ما يعادل ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهايتي في وقت تواجه فيه الحكومة انخفاضا بنسبة ٤٧ في المائة في دعم الميزانية. والنداء العاجل الذي طلبت فيه مساعدة إنسانية فورية قيمتها ١٧٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لم يأت بأكثر من نصف المبلغ المطلوب. ولما كان موسم الأمطار على وشك أن يبدأ في أوائل نيسان/أبريل، فقد وجدت البعثة أن هناك ضرورة ملحة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الموجودة.

٣٥ - وهايتي بلد شديد التعرض للصدمات الخارجية، وخاصة الأحوال المناخية المتطرفة خلال الموسم السنوي للأعاصير. وقد بلغ تعرض البلد لمثل هذه الأحوال حد أن أي قدر متوسط من سقوط الأمطار يمكن أن تكون له آثار إنسانية كبيرة. وقد استطاع أعضاء المجلس أن يروا بأعينهم آثار الفيضان الذي أدت إليه أعاصير عام ٢٠٠٨ في مدينة غونائيفيس. فقد غطيت أجزاء كبيرة من المدينة، التي يبلغ عدد سكانها أكثر من مليون ونصف مليون شخص، بأكثر من ٠٠٠ ٨٠٠ ١ متر مكعب من الطين. وبلغ مجموع من تأثروا ٠٠٠ ٢٥٠ شخص، منهم ٤٦٦ شخصا لقوا حتفهم في الفيضانات و ٢٣٥ شخصا مفقودا.

٣٦ - ونظرا لأخطار الفيضانات والانهيال الوحلي بسبب التدهور البيئي فإن إدارة مستجمعات المياه والحد من مخاطر الكوارث هما من مجالات الأولوية في هايتي. وقد قام أعضاء المجلس بزيارة مشروع كثيف الأيدي العاملة في غونائيفيس الغرض منه الإقلال من درجة التعرض للمخاطر البيئية عن طريق إقامة المصاطب الساحلية وبناء الحواجز الصخرية وإعادة تشكيل أحواض الأنهار وإصلاح القنوات. وقد أسهم هذا المشروع، الذي اشتركت في وضعه منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي، في توفير

٠٠٠ ٢١ فرصة عمل مؤقتة كما وفر ٠٠٠ ٢٦٠ ١ حصة غذائية. ومثل هذه المشاريع الخاصة بإدارة مستجمعات المياه ضرورية لمنع زيادة تدهور البيئة ومنع وقوع الكوارث الإنسانية في الوقت الذي تساعد فيه على إصلاح نظم الري التي تحتاج إلى إصلاح.

٣٧ - وما زال الأمن الغذائي يمثل شاغلا كبيرا في البلد. فهناك ثلاثة ملايين شخص يفتقرون إلى الأمن الغذائي بقدر متوسط أو بقدر بالغ وهم يمثلون ما يقرب من ثلث سكان البلد. وهناك أيضا جيوب منعزلة من سوء التغذية المزمن الذي يعاني منه ٠٠٠ ٢١٠ شخص في جميع أنحاء البلد. وقد علمت البعثة بالحالة الصعبة التي تواجه القطاع الزراعي في هايتي وتلقوا معلومات عن إمكانيات تحسينها. ولما كان أكثر من ٦٠ في المائة من السكان يشتغلون بالأنشطة الزراعية وأنشطة تربية الماشية، فإن هايتي لا تستطيع أن توفر أكثر من ٤٥ في المائة من احتياجاتها الغذائية. وحيازات الأرض هي في الوقت الحاضر حيازات صغيرة وغير منتجة ويرجع السبب الأساسي لذلك إلى الاعتماد على المحاصيل المنخفضة الإنتاجية، والاستخدام المحدود جدا للأسمدة، وعدم كفاية الري، وانخفاض مستوى الميكنة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التربة المنتجة كثيرا ما تتدهور حالتها بسبب إزالة الغابات وشدة التعرض للأحوال المناخية في البلد. وقد شجعت البعثة السلطات في هايتي على اعتماد سياسات زراعية تستهدف زيادة الإنتاج. وبالإضافة إلى ذلك فقد حثوا حكومة هايتي على أن تعلن التزامها بتحديد أهداف يمكن بلوغها في إطار زمني معقول من أجل الإسهام في تحقيق استقرار البلد. ومن الممكن، بالخيارات والسياسات الصحيحة، أن يزيد الإنتاج الزراعي زيادة كبيرة في الأراضي التي تتم زراعتها فعلا كما يمكن التوسع إلى أراض منتجة جديدة مما يساعد على زيادة الأمن الغذائي في هايتي.

التنمية الاجتماعية والاقتصادية

٣٨ - لقد تدهورت الظروف الاجتماعية - الاقتصادية تدهورا كبيرا في العام الماضي، مما يهدد بتقويض المكاسب التي تحققت في المجالات الأخرى. وتأتي هايتي في المكان السادس والأربعين بعد المائة بين البلدان المذكورة في مؤشر التنمية البشرية وعددها ١٤٧ بلدا. فهناك ٧٨ في المائة من السكان يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، بينما يضطر ٥٤ في المائة من السكان إلى أن يعيشوا على أقل من دولار واحد في اليوم. وقد كان واضحا للبعثة أن المستويات الحالية من الفقر المدقع لا يتأتى معها استقرار هايتي في المدى الطويل. وقد شدد المشتركون في مناقشات من الجانب الهايتي على أهمية مواصلة العمل مع المجتمع الدولي لتنفيذ استراتيجية لإعادة البناء والتنمية في هايتي.

٣٩ - وكما أوضحه الرئيس بريفال نفسه للبعثة، فقد اتخذت خطوات واسعة نحو تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي بين عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٧. فقد تم تخفيض معدل التضخم من أكثر من ٤٠ في المائة إلى أقل من ١٠ في المائة. وخلال الفترة نفسها، زاد الناتج المحلي الإجمالي في هايتي من -٣,٤ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ٣,٤ في المائة في عام ٢٠٠٧ بحيث كانت زيادته أكثر من معدل نمو السكان لأول مرة منذ عدة سنوات.

٤٠ - وقد تقوض بشكل خطير ما تحقق من تقدم في هذه المجالات الرئيسية نتيجة للأثر المشترك لأزمة الغذاء والوقود في العالم وسلسلة العواصف والأعاصير المدارية والانتكاس الاقتصادي العالمي. وطبقا لتقدير الاحتياجات فيما بعد الكوارث الذي تم بمساعدة البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، أدت العواصف والأعاصير إلى خسائر بلغت قيمتها نحو ٩٠٠ مليون دولار، وهو ما يعادل ١٤,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في هايتي. وتشير التقديرات الرسمية إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨ تراجع إلى ١,٣ في المائة وأصبح سلبيا إذا ما حسب على أساس نصيب الفرد، وذلك بعد ثلاث سنوات متتالية كان النمو فيها إيجابيا. وأغلب الظن أن الأزمة المالية العالمية سوف تؤدي إلى مزيد من التدهور في الأحوال المعيشية لكثير من أهالي هايتي خلال السنة القادمة نتيجة لانخفاض نطاق التحويلات الآتية من الخارج التي تبلغ ١,٤ بليون دولار سنويا وتمثل بذلك مصدرا رئيسيا للدعم الذي تشتد إليه حاجة كثير من الأسر.

٤١ - وقد أدركت البعثة الضرورة الملحة لأن يكون الأمن المادي مصحوبا بالأمن الاجتماعي والاقتصادي إذا أريد أن تظل هايتي على طريق الاستقرار الدائم والتنمية. وفي هذا الصدد، فقد أحاطت اللجنة علما بأن الجهود التي تبذلها الحكومة لتلبية الاحتياجات العاجلة للإنعاش وإعادة البناء في البلد تعرقلها حاليا فجوة تمويلية في السنة المالية الحالية قدرها ١٢٥ مليون دولار، وإن كان من المقرر أن تحصل هايتي على نحو ١,١ مليون دولار في شكل إعفاء من الديون في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وقد أشار الرئيس بريفال إلى ما حدث من تخفيض كبير في الدعم المباشر لميزانية هايتي، وأعرب عن أمله في أن تتلقى الحكومة المبلغ اللازم وهو ١٢٥ مليون دولار في المؤتمر الرفيع المستوى القادم للمانحين الذي يعقده مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في واشنطن العاصمة، وتمويلا لعدد من مشاريع البنية الأساسية الخاصة بينها استكمال الطريق السريع الوطني رقم ١، الموصل من نيبيس إلى الساحل والطريق الموصل إلى بور دي بيه. وقد اعتبر مؤتمر المانحين فرصة كبيرة لهايتي للحصول على التمويل الإضافي لأعمال الإنعاش والتعمير بها.

٤٢ - وقد كانت ضرورة قيام الحكومة بالدور القيادي في التوصل إلى توافق وطني واسع في الآراء حول خطة مركزة لتعزيز التنمية وتوفير فرص العمل وتحقيق الأمن الغذائي وإصلاح ما لحق بالبيئة من دمار ضرورة شدد عليها تكرارا للبعثة المسؤولون في هايتي والمشتركون الدوليون في المناقشة. وفي هذا الصدد، فقد تبين للبعثة أن ثمة تأييدا قويا داخل الحكومة وفي القطاع الخاص وبين أفراد الطبقة السياسية وفي المجتمع المدني لتقرير بول كولييه المعنون ''هايتي: من الكارثة الطبيعية إلى الأمن الاقتصادي''، وهو التقرير الذي يعرض العناصر الرئيسية لخطة عملية لتحقيق التحول الاقتصادي السريع في البلد، بما في ذلك استغلال الفرص المتاحة لتحقيق زيادة سريعة في فرص العمل في صناعة المنسوجات، وهي الفرص التي يتيحها قانون توفير الفرص لهايتي في نصف الكرة الغربي من خلال تشجيع الشراكات (القانون HOPE II) الذي يتيح إمكانية دخول منسوجات هايتي معفاة من الرسوم الجمركية إلى الولايات المتحدة الأمريكية لمدة السنوات العشر القادمة.

٤٣ - وفيما يتعلق بالجهود المبذولة حاليا لتشجيع توفير فرص العمل، كان من دواعي سرور اللجنة ما علمته من رئيسة الوزراء من أن الحكومة تتخذ عددا من الخطوات الهامة، بدعم من الشركاء الدوليين الرئيسيين، لإزالة العقبات الرئيسية التي تعترض الاستثمار الخاص. وتشمل هذه الخطوات إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات بشأن إدارة الأرض، ووضع مشروع قانون بشأن الملكية المشتركة، والجهود المبذولة لتحديد الأراضي المملوكة للدولة والتي يمكن إتاحتها لإنشاء مناطق التصدير. وفي هذا الصدد، فقد استطاعت البعثة خلال زيارتها لمدينة أوانامينتي أن تقوم بزيارة منطقة من منطقتي التصدير الموجودتين بالبلد والتي يعمل بهما حاليا نحو ٣ ٠٠٠ عامل مع خطط للتوسع في عام ٢٠٠٩.

٤٤ - كذلك كان من بواعث أمل البعثة الاستعداد الواضح من جانب القطاع الخاص للعمل مع الحكومة ومع المجتمع المدني لتوفير فرص العمل. وفي الوقت نفسه، شدد عدد من قيادات قطاع الأعمال على الحاجة الملحة لتحسين مناخ قطاع الأعمال واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ما زال له دوره الحيوي بالنسبة للنمو الاقتصادي والتنمية في هايتي في المدى الطويل. وقد تم التشديد بدرجة عالية من جانب دوائر الأعمال على ضرورة التصدي لصورة هايتي الضعيفة في الخارج والعمل على إظهار البلد في صورة أفضل، بعدما تحقق من تحسن ملحوظ في الحالة الأمنية العامة. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن معدلات الجريمة العنيفة هي في الواقع أسوأ في بعض بلدان منطقة الكاريبي الأخرى مما هي عليه في هايتي. كذلك أُبلغت البعثة بأن اللجنة الرئاسية المعنية بزيادة القدرة التنافسية تقوم حاليا بوضع خطة وطنية لتعزيز القدرة التنافسية ووضع عدد من التوصيات المحددة التي تقدم إلى الحكومة استعدادا للمؤتمر الرفيع المستوى القادم للمانحين.

٤٥ - وعلى الرغم من الدلائل المشجعة على ظهور توافق في الآراء فيما يتعلق بالحاجة الملحة إلى توفير فرص العمل من خلال الاستثمارات العامة والخاصة وزيادة الإنتاجية الزراعية والتصدي للحالة الكارثية للبيئة في هايتي، فقد لاحظت البعثة أن الحكومة لم تضع بعد خطة عمل مركزة تحدد الأولويات الإنمائية للبلد في المدى القصير والمدى المتوسط والمدى الطويل. وقد أُبلغت البعثة بأن الحكومة بدأت العمل في إعداد وثيقة لمؤتمر المانحين القادم مستعينة فيها بالورقة الاستراتيجية للحد من الفقر الخاصة بالبلد ومن تقدير الاحتياجات فيما بعد الكوارث ومن تقرير السيد كوليير، وإن كان يلزم القيام بجهود أخرى لوضع خطة محددة الأولويات بالنسبة للإنعاش الاقتصادي للبلد في المدى الطويل تكون أساسا لشراكة متجددة بين هايتي والمجتمع الدولي.

٤٦ - وقد لاحظت البعثة أنه يجب أيضا استعراض مساهمة أبناء هايتي بالخارج في عملية التنمية التي تتوقف على الإصلاحات المرتقبة في الدستور للسماح بالجنسية المزدوجة.

التعاون الإقليمي

٤٧ - أتيحت للبعثة الفرصة للاجتماع بأعضاء الفريق الأساسي، واستطاعت البعثة أن تلاحظ الدور الحاسم الذي ما زال الفريق يقوم به في ضمان التنسيق الوثيق بين بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ودوائر المانحين والدوائر الدبلوماسية من أجل تعزيز فعالية استجابة المجتمع الدولي.

٤٨ - وتدرك البعثة مدى التزام بلدان أمريكا اللاتينية بمساعدة هايتي على تحقيق الاستقرار والنمو الاجتماعي - الاقتصادي والتكامل الإقليمي. وهذه هي المرة الأولى التي أصبحت فيها المنطقة مشارِكة مشارَكة كاملة في حفظ السلام في هايتي من خلال ما تسهم به من القوات وأفراد الشرطة وتقديم الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك فإن بلدان أمريكا اللاتينية أخذت تزيد مشاركاتها في تدريب الشرطة مستفيدة من الخبرات الناجحة للمنطقة في هذا المجال.

٤٩ - وقد أثيرت مسألة التعاون فيما بين بلدان الجنوب مرارا خلال الزيارة على اعتبار أن هذا التعاون من المجالات التي يزداد اهتمام السلطات في هايتي بها. وكانت بلدان أمريكا اللاتينية الرئيسية المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي مهتمة على وجه الخصوص بمشاريع معينة من مشاريع التنمية، حيث تقدم الأرجنتين المساعدة في مجال الزراعة، وتقدم البرازيل المساعدة في مجال بناء المصانع الكهربائية المائية، وتقدم شيلي الدعم إلى قطاع التعليم. كذلك استطاع أعضاء البعثة زيارة محطة جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية

باستخدام الوقود الثقيل في مدينة غونائيفيس قامت فنزويلا (جمهورية – البوليفارية) بتشييدها ويقوم بتشغيلها تقنيون من كوبا.

٥٠ – كذلك كان من بواعث أمل البعثة ما رأوا من دلائل على ازدياد التعاون بين هايتي والجمهورية الدومينيكية. فخلال شهر شباط/فبراير، وقع الرئيس بريفال مرسوما يعيد تنشيط وفد هايتي في لجنة الحدود المشتركة بين هايتي والجمهورية الدومينيكية. ومن المقرر أن تجتمع هذه اللجنة على الحدود يوم ٢٤ آذار/مارس لمناقشة برنامج عملها المقبل.

٥١ – وأحاطت البعثة علما بأن مواصلة المشاركة من جانب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية، أمر له أهميته بالنسبة لضمان اندماج هايتي في السياق الأوسع لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ولتعميق مشاركة شركائها في نصف الكرة الغربي.

٥٢ – وشددت سلطات هايتي على أهمية التعاون الذي تلقاه من بلدان المجموعات الإقليمية الأخرى وشدد أعضاء البعثة على قيمة التوسع في هذا التعاون.

ثالثا – ملاحظات

الحالة الأمنية العامة

٥٣ – حدث منذ إيفاد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تحسن في الحالة الأمنية العامة كما يتبين من انخفاض معدلات الجريمة وازدياد ثقة الرأي العام بالشرطة الوطنية. على أن المكاسب التي تحققت على الجبهة الأمنية ما زالت هشة ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض مستويات معيشة أغلبية السكان وإلى التوترات السياسية. وعلى ذلك ينبغي أن يكون الأمن البدني مصحوبا بالأمن الاجتماعي والاقتصادي إذا أريد لهايتي أن تحقق الاستقرار الدائم. وما زال الاتجار بالمخدرات يشكل تهديدا خطيرا للأمن. ولا يمكن أن تترك هايتي وحدها في مواجهة هذه المشكلة، بل إن الأمر يتطلب تقديم الدعم من البلدان الأخرى في المنطقة.

الحوار السياسي والانتخابات

٥٤ – إن هايتي لا تستطيع أن تتحمل أزمة سياسية أخرى. ولا بد للحكومة والبرلمان أن يتعاونا في وضع أسس الاستقرار والتنمية في المدى الطويل في هايتي. وينبغي أن تؤدي عملية الإصلاح الدستوري إلى مقترح يكفل أداء المؤسسات لوظائفها وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي الوقت نفسه فإن من الأمور الحيوية أن تواصل الحكومة العمل مع

الأحزاب السياسية ومع القطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل التوصل إلى توافق آراء واسع بشأن المسائل ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة لتحقيق الاستقرار والتنمية في البلد. والإصلاح الانتخابي أمر ضروري من أجل تبسيط النظام الانتخابي. وسوف يساعد هذا بدوره على تخفيف العبء المالي على ميزانية الحكومة وتعزيز الاستقرار في البلد. وينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان أن تكون العملية الانتخابية عملية حرة ونزيهة وشاملة للجميع.

توسيع سلطة الدولة

٥٥ - إن السيطرة على الحدود البرية والبحرية في هايتي وتوفير السلطات للخدمات الأساسية للسكان جانبان أساسيان من جوانب تعزيز توسيع سلطة الدولة. والبحث عن حلول للمشاكل المشتركة المتعلقة بالإدارة المتكاملة للحدود وتحقيق أمن الحدود بمعناه الواسع كمسألة إقليمية هو مهمة يجب على المجتمع الدولي أن يساعد هايتي على حل المشاكل المشتركة المتعلقة بها. وفيما يتعلق بتقديم الخدمات الأساسية، فإن حكومة هايتي محكومة بتطورها هي؛ لأن قدرة أية دولة تكون ضعيفة عندما لا يكون هناك اقتصاد قوي. وينبغي لحكومة هايتي أن تستفيد إلى أقصى حد من الدعم الدولي في بناء قدرتها على تقديم الخدمات التي يحتاج إليها شعبها.

سيادة القانون وحقوق الإنسان

٥٦ - تحقق تقدم نحو إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية، وفي تعزيز قدرتها المؤسسية وتطوير هياكلها الأساسية بغرض تحقيق الأهداف الواردة بخطة إصلاح الشرطة الوطنية. ويحتاج هذا البرنامج الطموح إلى الدعم والتعاون من جانب المجتمع الدولي.

٥٧ - إن وجود مؤسسات قضائية متسمة بالكفاءة وذات مصداقية شرط أساسي لتعزيز سيادة القانون في هايتي. وقد اتخذت بعض الخطوات الهامة ولكن لا تزال هناك تحديات مؤسسية يتعين التصدي لها. وقد أدى فقدان السلطة القضائية للقدرة الكافية على إقامة العدل بسرعة إلى ارتفاع حاد في عدد نزلاء السجون الذين ما زالوا يعيشون في ظروف تتسم بالازدحام والذين تنتهك حقوقهم الأساسية. ويجب على حكومة هايتي أن تنفذ الخطة الاستراتيجية للتوسع في النظام العقابي بالبلد واستعراض الحالة الراهنة للسجناء المحبوسين احتياطيا.

الحالة الإنسانية

٥٨ - تعتبر هايتي ضعيفة بوجه خاص عندما يتعلق الأمر بالأعاصير والعواصف المدارية الآتية من المحيط الأطلسي. وقد تحقق تقدم في مجال منع المخاطر والإقلال منها من خلال الجهود الجارية لتنظيم أحواض المياه وتنفيذ المشاريع الكثيفة الأيدي العاملة التي تستهدف الإقلال من هذا الضعف بإقامة المصاطب الساحلية، وبناء الحواجز الصخرية الصغيرة، وإعادة تصميم المجاري المائية، وتجديد القنوات. وما زال من الضروري أن تعمل السلطات في هايتي في تعاون وثيق مع المجتمع الدولي على تيسير تدفق المساعدة الضرورية لجهود الإغاثة والإنعاش والبناء والتنمية في المدى الطويل.

٥٩ - وما زال الأمن الغذائي شاغلا من أكبر الشواغل في البلد. وقد تبدت الصعوبات التي يواجهها قطاع المزارع في هايتي في الأرقام التي كشفت عن انخفاض الإنتاجية في هذا القطاع الذي يعمل به أكثر من ٥٠ في المائة من السكان. وفي هذا الصدد، فإن اعتماد سياسات زراعية تستهدف زيادة الإنتاجية تعتبر أمرا محتما. ولا بد من توفير التمويل الإضافي لتلبية الاحتياجات الإنسانية الهامة التي ما زالت موجودة في هايتي.

التنمية الاجتماعية والاقتصادية

٦٠ - عانت هايتي عددا من الانتكاسات الشديدة في عام ٢٠٠٨. وفي الوقت الذي يواجه فيه البلد ما يواجه من التحديات الهائلة ما زال هناك ما يدعو إلى التفاؤل بقدرة هايتي، بدعم من الشركاء الدوليين، على الخروج من النكسات التي شهدتها في العام الماضي. وهايتي بحاجة ماسة إلى المساعدة الدولية الإضافية لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة وتلبية احتياجات الإنعاش وإعادة البناء في وقت مبكر. وسوف تكون لمؤتمر المانحين الرفيع المستوى المتوقع عقده في واشنطن العاصمة أهمية حاسمة في هذا الصدد.

٦١ - وفي الوقت نفسه، فإنه ينبغي أن ينظر إلى مؤتمر المانحين على أنه فرصة لإقامة شراكة جديدة بين هايتي والمجتمع الدولي على أساس من الالتزام المتبادل بتوفير فرص العمل وتعزيز الأمن الغذائي وتشجيع التنمية الاقتصادية وزيادة توفير الخدمات السياسية وإصلاح البيئة. وعلى هذا ينبغي للحكومة أن تواصل العمل مع القطاع الخاص ومع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني من أجل وضع الأطر التشريعية والتنظيمية اللازمة لتشجيع استثمارات القطاع الخاص والاستفادة من الفرص المتاحة لسرعة توفير فرص العمل التي يتيحها قانون HOPE II وغيره من اتفاقات التجارة التفضيلية. وللمجتمع الدولي مصلحة واضحة في نجاح هايتي، وسوف يواصل تقديم الدعم لعملية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وإذا كان

المجتمع الدولي على استعداد للقيام بدور مساعد، فإن المسؤولية الأولى والأهم هي مسؤولية أبناء هايتي أنفسهم.

التعاون الإقليمي

٦٢ - لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دور هام في مساعدة هايتي على الاندماج الكامل في محيطها الإقليمي الأوسع. وهما تستحقان الثناء على ما يقدمانه من دعم إلى هايتي في سعيها لتحقيق مزيد من الأمن والتنمية.

دور الأمم المتحدة

٦٣ - لما كان من المتعين أن يتحقق مزيد من التقدم قبل أن تصبح الشرطة الوطنية في هايتي في وضع يسمح لها بتحمل كامل مسؤولياتها، فإن استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ما زال في الوقت الحاضر أمرا ضروريا. وما سوف يحدث في آخر الأمر من سحب للقوات وأفراد الشرطة التابعين للبعثة يتعين أن يتم بشكل تدريجي يعكس التعزيز التدريجي للقدرة المؤسسية في هايتي وتغير الظروف على أرض الواقع. ومن المهم أيضا تعزيز قدرة السلطات في هايتي على تحقيق الاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي والتنمية من أجل مستقبل البلد، وبحث دور الأمم المتحدة في هذا الصدد. وإذا كان الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة ما زال أمرا حيويا، فإن المشاركة الطويلة المدى لسائر الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، ومنهم المنظمات الإقليمية والمؤسسات الخاصة والمانحون غير التقليديين، ستكون لازمة لضمان بقاء هايتي على طريق الاستقلال والتنمية المستدامة.

المرفق الأول

اختصاصات بعثة مجلس الأمن إلى هايتي

تتمثل اختصاصات البعثة فيما يلي:

(أ) إعادة تأكيد مواصلة دعم مجلس الأمن لحكومة هايتي وشعبها من أجل إعادة بناء بلدهم، وتوطيد السلام والاستقرار، وتعزيز الانتعاش والتنمية المستدامة، نظرا للانتكاسات الكبيرة التي وقعت في عام ٢٠٠٨؛

(ب) الإعراب عن التأييد القوي لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والممثل الخاص للأمين العام وللجهود التي يبذلانها لتحسين الاستقرار والحكم في هايتي؛

(ج) التأكيد من جديد على أهمية بذل جهود متواصلة فورية وفي الأجلين المتوسط والطويل وتقديم الدعم الدولي والإقليمي المناسب بغية توطيد السلام والاستقرار والتنمية في هايتي، مع مراعاة ملكية شعب هايتي وحكومتها لزمام أمورهم ومسؤوليتهم الرئيسية عنها؛

(د) تقييم حالة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة القرار ١٨٤٠ (٢٠٠٨)، واستعراض التقدم الذي أحرزته حكومة هايتي، بمساعدة المجتمع الدولي، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، في معالجة التحديات المترابطة التي تواجهها في مجالات الأمن، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن؛ وإدارة الحدود؛ والدعم المؤسسي والحكم، بما في ذلك الانتخابات وعمليات الإصلاح؛ وسيادة القانون؛ وحقوق الإنسان؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

(هـ) حث حكومة هايتي على تكثيف جهودها لتشجيع إقامة حوار سياسي فعال وشامل للجميع بهدف تحقيق المصالحة الوطنية والحكم الصالح والتنمية المستدامة؛

(و) استعراض وتقييم التزام حكومة هايتي وتعاون الدول الأعضاء، بما فيها دول الجوار والمنطقة، بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة، للتصدي للاتجار غير المشروع عبر الحدود بالأشخاص والمخدرات والأسلحة وغيرها من الأنشطة غير القانونية؛

(ز) استعراض التقدم المحرز حتى الآن، وتقييم حالة تخطيط وتنفيذ العمليات الانتخابية المقبلة؛

(ح) التأكيد على أهمية الالتزامات المتبادلة التي تعهد بها المجتمع الدولي وهايتي، والإعراب عن أهمية مؤتمر المانحين المقبل الذي سيعقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ فضلا عن ضرورة الوفاء بجميع التعهدات على وجه السرعة؛

(ط) تقييم الحالة والتقدم المحرز في معالجة الحالة الإنسانية العامة في البلد، بما فيها حالة الأمن الغذائي، وآثارها على الأمن، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستقرار، ومناقشة ذلك مع حكومة هايتي؛

(ي) استعراض الخطوات التي اتخذت لوضع استراتيجية للحد من الكوارث والمخاطر، مع مراعاة الأضرار التي لحقت بقطاعي الزراعة والبنية الأساسية نتيجة للأعاصير والعواصف المدارية التي اجتاحت هايتي في عام ٢٠٠٨ والنتائج التي خلُصت إليها عملية تقييم الحالة عقب وقوع الكارثة وتقييم الاحتياجات الذي أُجري في هذا الصدد؛

(ك) استعراض وتقييم مستوى التعاون والتنسيق والدعم المتبادل بين بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري والتشاور مع حكومة هايتي والشركاء الدوليين في هذا الصدد، بما في ذلك التعاون في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتنفيذ ورقة الاستراتيجية الوطنية لتحقيق النمو والحد من الفقر؛

(ل) تقييم ومواصلة تشجيع تنفيذ المشاريع سريعة الأثر لتكميل عمليات الأمن والتنمية التي تقوم بها السلطات الهايتية بدعم من بعثة الأمم المتحدة والفريق القطري؛

(م) التأكيد على أهمية مساهمة المنظمات والآليات الإقليمية في العملية الجارية لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار والتنمية في هايتي، ولا سيما منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية والفريق الاستشاري ٩×٢ و ”الفريق العامل المعني بالتنسيق والتعاون بين دول أمريكا اللاتينية والشرطة الوطنية الهايتية“؛

(ن) إعادة تأكيد الأهمية الحاسمة للتقدم نحو توطيد الاستقرار في هايتي مع التركيز بصفة خاصة على خطة الدعم كما وضعها الأمين العام وأقرها مجلس الأمن؛

(س) استخلاص الرؤى من الدروس المستفادة من البعثة التي يمكن الاستنارة بها لدى نظر أعضاء المجلس في المسائل الأعم المتعلقة بالنظام وبحفظ السلام في إطار الاستعراض المستمر الذي يجريه المجلس لعمليات حفظ السلام.

المرفق الثاني

جدول اجتماعات بعثة مجلس الأمن إلى هايتي

الأربعاء، ١١ آذار/مارس

١/٠٠ مساء	الوصول إلى بورتو – برانس من نيويورك
١/٣٠ مساء	مقابلة صحفية
٣/٣٠ مساء	إحاطة إعلامية تقدمها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي
٥/٠٠ مساء	إحاطة إعلامية يقدمها الفريق القطري للأمم المتحدة
٨/٠٠ مساء	حفل استقبال يستضيفه الممثل الخاص للأمين العام

الخميس، ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٩

٨/٠٠ صباحا	تناول الإفطار مع رئيس اللجنة الرئاسية المعنية بالدستور ومنسق اللجان الرئاسية
٩/٠٠ صباحا	اجتماع مع الرئيس رينيه غارسيا بريفال
١١/٠٠ صباحا	افتتاح مدرسة القضاة
١/٠٠مساء	تناول الغداء مع قيادات الجمعية الوطنية ورؤساء لجان العدالة والأمن بمجلس الشيوخ ومجلس النواب، والوزير المسؤول عن العلاقات مع البرلمان
٣/٠٠ مساء	اجتماع مع رئيسة الوزراء ميشيل دوفيفيير – لويس وعدد من الوزراء الرئيسيين
٥/٠٠ مساء	اجتماع مع المجموعة الأساسية
٦/٤٥ مساء	اجتماع مع مجلس الانتخابات المؤقت
٨/٣٠ مساء	تناول العشاء مع مجموعة سيادة القانون: وزير العدل والأمن العام، ووزيري الدولة للعدل والأمن العام، والمدير العام للشرطة الوطنية في هايتي، ومدير إدارة المؤسسات الإصلاحية

الجمعة، ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩

٧/١٥ صباحا	المجموعة ١: السفر إلى فور ليبيرتيه وأوانامينتي
٨/٠٠ صباحا	المجموعة ٢: السفر إلى غونائيفيس
١/٠٥ مساء	الوصول إلى بورتو – برانس من فور ليبيرتيه وأوانامينتي
١/٣٠ مساء	تناول الغداء وإحاطة من العسكريين وأفراد الشرطة في كامب شارلي بحضور قائد القوة ومفوض الشرطة ورؤساء الوحدات العسكرية وفريق الإدارة العليا في الشرطة
٢/٣٠ مساء	السفر إلى مدينة الشمس
٢/٥٠ مساء	زيارة مدينة الشمس
٤/٠٠ مساء	المجموعة ١: اجتماع بممثلي القطاع الخاص المجموعة ٢: اجتماع بممثلي المجتمع المدني
٧/٠٠ مساء	عشاء يستضيفه الرئيس رينيه غارسيا بريفال

السبت، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٩

٨/٣٠ صباحا	اجتماع مع قادة الأحزاب السياسية وأعضاء البرلمان
١١/٣٠ صباحا	تناول الغداء مع وحدة الشرطة المشكلة الصينية
١٢/٤٥ مساء	مؤتمر صحفي
٢/١٠ مساء	مغادرة بورتو – برانس إلى نيويورك